Distribution: Restricted
Original: English

REPL.VI/5/C.R.P.3

12 December 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق – الدورة الخامسة

روما، 12 ديسمبر/كانون الأول 2002

تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر:
تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس
لموارد الصندوق (2004 – 2006)

يرجى من هيئة المشاورات النظر في النسخة المعدلة من الجزء سادسا من التقرير.

سادسا – قياس تأثير الصندوق ونتائجه

84 – لمدة طويلة من الزمن كانت الحاجة لتقييم وقياس أثر ونتائج العمليات التي يدعمها الصندوق مثار قلق واهتمام في الصندوق. وقد غدا الأمر أكثر الحاحا مع تبني خطة العمل الخاصة بالتجديد الخامس لموارد الصندوق (2000–2002)، وهي الخطة التي اكدت على عدة مجالات متداخلة بحاجة للتحسين والتي تتعلق، ضمن جملة أمور، بتقدير الأثر والتعلم على امتداد عملية تنفيذ المشروعات. وقد تم إحراز الكثير من التقدم بهذا الصدد منذ ذلك الحين. وأبلغت هيئة المشاورات بالأسلوب الحالي المتبع في الصندوق لقياس النتائج والأثر، والتطورات الجديدة في توحيد وتعزيز هذا النظام والخطط والتطلعات المتصلة بالتدابير المقبلة. هيئة المشاورات بالتطورات الجديدة التي اتخذتها جميع إدارات الصندوق من أجل قياس أثر ونتائج العمليات.

85 – وقد نشأت العملية التي يتبعها الصندوق في قياس ورصد تنفيذ المشروع على مدى الزمن للاستجابة للأولويات الجديدة، وهي تغدو أشد كفاءة وشمولا شيئا فشيئا. وتبدأ العملية في مرحلة التصميم حينما يتم تحديد إطار منطقي لكل مشروع يشتمل على مؤشرات موجهة نحو النتائج ومفصلة حسب الفئات الجنسية يمكن الرجوع إليها عند قياس ورصد النتائج. ثم تنفيذ مسوح قاعدية، في السنة الأولى للمشروع عادة، لتحديد الوضع الاقتصادي–الاجتماعي للفئة المستهدفة، بما في ذلك مؤشرات تتصل بالموارد الطبيعية والبشرية، ومستويات القدرة الإنتاجية، والمستويات المعيشية بصفة

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

عامـــة. وعلـــى مدى فترة تنفيذ المشروع يزود الصندوق بالمعلومات الكمية النوعية عن النتائج المرحلية المحققة عبر الـــتقارير المرحلية الدورية للمشروعات الجارية، والبعثات المنتظمة للإشراف والمتابعة، وكذلك استعراضات منتصف الفـــترة. وعلـــى وجه الخصوص فإن التقارير المرحلية المرفوعة مباشرة من إدارة المشروع تشير إلى النتائج القابلة للقـــياس والمحققة خلال الفترة وقيد الاستعراض (3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهرا) وتربط ذلك بالنتائج المنتظرة على نحو مـــا هـــي مدرجة في برنامج العمل. وبالاعتماد على نوع المشروع فإنها ستوفر البيانات المتصلة بعوامل الإنتاج (مثل مســـاحة الأراضي المستصلحة أو المشمولة بالري، والقروض المقرة أو المسددة) والمخرجات (مثل عدد الأطنان من المنتجات الزراعية، وعدد رؤوس الأبقار)، وتدابير تحسين المؤسسات والقدرات (مثل عدد المجموعات المشكلة أو عدد المشـــاركين في الأنشطة التدريبية)، وغير ذلك. كما تشمل فوق ذلك معلومات محدثة عن استخدام الأموال المقدمة من الصندوق والجهات الممولة الأخرى.

86 - وتســـتخدم عملية الاستعراض الداخلي في الصندوق، المستندة إلى "تقارير وضع المشروعات"، في رصد هذه النـــتائج بانـــتظام. ويتولى إعداد التقارير المذكورة موظفو المقر الرئيسي باستخدام المعلومات الواردة من المشروعات والمؤسسات المتعاونة، ونظام التتبع الداخلي (نظام إدارة حافظة المشروعات)، وبالاعتماد على زياراتهم الذاتية للأقطار والمشروعات المعنية. وبالإضافة إلى ذلك تعد "تقارير إنجاز المشروعات" على يد المقترض بدعم من الصندوق وتوفر وصـــفا وتقديرا للنتائج والمخرجات النهائية للمشروع. وتصنف البيانات والمعلومات المستخلصة من كل هذه المصادر في "التقرير المرحلي عن حافظة المشروعات". وهذا التقرير، الذي يرفع إلى المجلس التنفيذي في دورته الأولى من كل عـــام يعكـــس بصـــورة مطـــردة تركـــيز الصندوق المتزايد عن النتائج ووجهة الأثر. وفوق ذلك تخضع نحو عشرة مشـــروعات لعمليـــات التقيـــيم المرحلي و/أو تقييم الإنجاز التي يضطلع بها مكتب التقييم مما يتيح تقديرا معمقا للأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشروع وصياغة الدروس والتوصيات المفصلة.

87 - وفي حين أن العملية الموصوفة أعلاه تعتبر، من الناحية المبدئية، شاملة وتكفل رفع تقارير دورية منتظمة عن إنجازات المشروعات، فإنها لم تكن فعالة تماما في العمل كأساس لجمع النتائج وتتبعها بصورة متسقة. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التنوع في تحديد الحالات والمؤشرات القاعدية، والافتقار إلى منهجية موحدة، وأوجه القصور في قدرة الرصد والتقييم في المشروعات الجارية. وقد اتخذ الصندوق عدة خطوات في السنوات الأخيرة للتصدي لهذه العوائق، بمـــا في ذلك: (أ) إدخال منهجية الإطار المنطقي بصورة إلزامية لتصميم ورصد كل المشروعات؛ (ب) استحداث دليل شـــامل لرصد المشروعات وتقييمها؛ (جـــ) إطلاق جهود لإرساء نهج متسق على مستوى النظام لتقدير النتائج والأثر، بالاستناد إلى المجالات السبعة لموارد الرزق التي استخلصت من *تقرير الفقر الريفي لعام 2001 والإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006*.

88 - والمجالات السبعة للأثـــر هـــي: (1) الأثر على الأصول الماديـــة والمالية؛ (2) الأثر على الأصول البشرية؛ (3) الأثـــر على الرصيد الاجتماعي والتمكين؛ (4) الأثر على المساواة بين الجنسين؛ (5) الأثـــر على الأمـــن الغذائي؛ (6) الأثـــر البيئـــي؛ (7) الأثـــر علـــى المؤسسات والسياسات. واستحدثت مؤشرات كمية ونوعية لكل مجال من هذه المجـــالات ويجـــري اختـــبارها ميدانـــيا خلال عام 2002. وحال تأكيد هذه المؤشرات فستستخدم في الأطر المنطقية للمشـــروعات، وأنشـــطة الرصد المنتظمة، وعمليات التقدير النهائي للأثر. وفي حين أن قائمة المؤشرات ستتباين تبعا لـــنوع المشروع، والأهداف، والمجموعة المستهدفة، فإن بالمستطاع توقع أن الأمثلة التالية توضح الأنواع القياسية التي تتعلق بالتحولات الإيجابية أو السلبية في كل مجال من المجالات السبعة:

- الأصول المادية والمالية: الأراضي الزراعية، مياه الري، الأشجار، الثروة الحيوانية، وما إليها؛ المساكن، أجهزة الراديو، الدراجات الهوائية، وما إلى ذلك؛ الطرق، مرافق التخزين،؛ الادخار والائتمان؛
- الأصول البشرية: مياه الشرب، الخدمات الصحية، التعليم الابتدائي، محو أمية الكبار، المهارات المهنية؛
- الرصيد الاجتماعي وتمكين الناس: توافر وقوة المنظمات والمؤسسات القاعدية؛ والمساواة بين الجنسين، والوصول إلى المعلومات والمعارف؛ والقدرة التفاوضية في الأسواق؛ والهجرة الريفية؛
- الأمن الغذائي (الإنتاج، الدخل، الاستهلاك): تكنولوجيا الزراعة وأساليبها؛ المساحة المحصولية، الغلات وتركيب الإنتاج؛ العمالة والدخل خارج القطاع الزراعي؛ وتيرة واتساع النقص الغذائي الموسمي؛ الاستهلاك الأسري؛
- البيئة وقاعدة الموارد المشتركة: وضع الأراضي، والمياه، والغابات، والمراعي، والمخزونات السمكية وما إلى ذلك؛ الامتثال للخطوط التوجيهية البيئية الوطنية؛ وتدابير كبح التدهور البيئي؛
- المؤسسات، والسياسات، والإطار التنظيمي: بالنسبة للتمويل الريفي؛ واللامركزية؛ وتنظيم المزارعين؛ والمؤسسات العامة، والجهات الموفرة للخدمات.

89 - وسيسهم استخدام مجموعات مشتركة من المؤشرات على مدى دورة المشروعات في تعزيز اتساق رصد الحافظة وسيوفر الأساس لإدخال نظام موحد لقياس الأداء يحدد النتائج حجميا على أساس مناسب وتحسب الفئات الرئيسية للمشروعات. وسيتم تطبيق مؤشرات مشتركة في المشروعات الجديدة اعتبارا من عام 2004 وستكتسب فعاليتها الكاملة في فترة التجديد 2004–2006. وفي الوقت ذاته فإن نظام رصد النتائج للمشروعات الجارية بالفعل سيعزز. وفي البداية فإن ذلك سيحقق عبر الاستفادة على نحو أكثر انتظاما من المعلومات الموفرة في التقارير المرحلية للمشروعات وتقارير الإشراف، وسيتم في الأجل المتوسط عبر إدخال استخدام مجموعة دنيا من المؤشرات المشتركة في نظم الرصد والإبلاغ للمشروعات المعتمدة قبل عام 2004. وكما أشير آنفا (الفقرة 85) فإن نوع المعلومات التي توفرها المشروعات يتباين وفقا لطبيعية (فئة) كل مشروع وهو يشير مثلا إلى عدد الأطنان من الحبوب المنتجة، أو الهكتارات من الأراضي الزراعية المستصلحة، أو عدد النساء الريفيات المدربات خلال فترة محددة. وبغية توفير صورة إجمالية عن نتائج التنفيذ القابلة للقياس، فإن من الواجب تحليل حافظة المشروعات على أساس الفئات الرئيسية للمشروعات وتحديد المؤشرات الكمية التي يمكن رصدها على امتداد فئة معينة. وفيما يتعلق بمشروعات بناء المؤسسات، مثلا، فإن مثل هذه المؤشرات قد تكون عدد المجموعات المشكلة والعاملة فعلا، وعدد المشروعات الصغرية التي تطلقها كل مجموعة وتتولى إدارتها، وما إلى ذلك، في حين أن بالنسبة لمشروعات الري فإن مساحة الأراضي المروية والزيادة في الإنتاج ستكون مؤشرات أفضل توضيحا. وستتقدم الإدارة إلى المجلس التنفيذي بإطار تفصيلي لنظام إدارة النتائج هذا للمشروعات الجديدة والجارية على حد سواء بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2003. وسيشمل الاقتراح مؤشرات مشتركة، وخطوطا قاعدية، وفئات للتجميع، وما إلى ذلك، مع أطر زمنية ومعالم للتنفيذ.

90 - وسيتطلب تعزيز نظام الرصد والإبلاغ الخاص بالحافظة على هدى هذه الخطوط بعض التعديلات في عمليات الاستعراض الداخلي ونظم التتبع ذات الصلة (الفقرة 86)، وهو ما سيحدد ويطبق على المشروعات الجديدة اعتبارا من عام 2004. وسترفع مذكرة معلومات إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول عام 2004 بشأن التقدم المحرز والصعوبات الناشئة فيما يتعلق بتطوير وإرساء وتنفيذ النظام. وسيتاح أول "تقرير مرحلي عن حافظة المشروعات" يضم معلومات موحدة عن النتائج السنوية المحققة بحسب الفئات الرئيسية للمشروعات كي يستعرضه المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان

عـــام 2005. واعتبارا من التاريخ المذكور فإن "التقرير المرحلي عن حافظة المشروعات" سيضم أيضا وصفا موجزا للتقدم المحرز والصعوبات الناشئة في تنفيذ النظام.

91 - وفيما يتصل بتحسين العمليات المتصلة بقياس النتائج والأثر أيضا على المستوى الميداني، فقد أطلق الصندوق مبادرة للمضي في تعزيز قدرة المشروعات الجارية المعانة من جانبه على الرصد والتقييم المنتظمين. وتحقيقا لذلك فقد أعـــد الصـــندوق، بالتشاور مع شركائه في المشروعات، دليلا شاملا للرصد والتقييم على مستوى المشروعات. وهذا الدليل موجه أساسا إلى المدراء، وموظفي الرصد والتقييم، والشركاء التنفيذيين للمشروعات المعانة من الصندوق، ومن المنتظر أن يشكل معلما بارزا في تعزيز فعالية نظم الرصد والتقييم على مستوى المشروعات، بما في ذلك قدرتها على قـــياس الأثر والنتائج. ويجري اختبار هذا الدليل حاليا في الميدان في أقاليم مختلفة ومواءمته ليراعي التنوع الإقليمي. ويشـــمل ذلك عقد حلقات العمل، والتدريب، وإنشاء شبكات الخبراء الاستشاريين والمستشارين التقنيين من ذوي الخبرة فـــي ميادِيـــن الرصـــد والتقيـــيم والإدارة الموجهة نحو الأثر. وستحظى مسائل قياس التقدم في المساواة بين الجنسين والتفصيل المنتظم لبيانات الرصد والتقييم بحسب الفئة الجنسية بالاهتمام في مختلف القطاعات. وستشكل ترجمة الدليل إلى اللغات المحلية جزءا من عملية مواءمته.

92 - وبغـــية تعزيـــز قـــدرة الصندوق أكثر فأكثر على قياس النتائج وتقدير الأثر فقد استحدث إطارا منهجيا جديدا للتقيـــيم. وتتمـــثل أهداف هذا الإطار بما يلي: (1) تحسين قياس وتقييم الأثر عند إنجاز المشروعات؛ (2) إنتاج صورة موحـــدة عن النتائج، والأثر، والأداء لنحو عشرة مشروعات منجزة تم تقييمها خلال سنة محددة؛ (3) إجمالي الدروس المستخلصـــة من عمليات التقييم. وتتألف المنهجية من مجموعة من معايير التقييم المشتركة، بما في ذلك الفئات السبع المذكـــورة آنفـــا لمؤشـــرات الأثـــر المتصلة بالحد من الفقر الريفي (الفقرة 88) وثلاثة عوامل طاغية هي الاستدامة، والابـــتكار، وتوســـيع النطاق. وبدأ الصندوق بتطبيق هذه المنهجية في كل عمليات تقييم المشروعات التي ينفذها مكتب التقيـــيم. وســـيكفل اســـتخدام معايـــير مشـــتركة تقدير الأثر بصورة منتظمة والقدرة على مقارنة النتائج بين مختلف المشروعات، كما سيسمح بتوفير نظرة عامة عن أثر وأداء مجموعات من المشروعات المنجزة التي تم تقييمها في سنة معيـــنة. وستطرح هذه النظرة العامة الموحدة في التقارير السنوية عن أثر الصندوق وفعاليته الإنمائية. وسيستكمل هذا الـــنوع مـــن الـــتقرير، الذي سيصدر عن مكتب التقييم للمرة الأولى عام 2003، "التقرير المرحلي السنوي عن حافظة المشـــروعات" (أنظر الفقرة 86) وسيزود إدارة الصندوق والمجلس التنفيذي بصورة موحدة مستقلة على أساس عمليات تقيـــيم المشـــروعات المنفذة خلال السنة التي يتناولها التقرير. ~~يقوم الصندوق بعملية مستمرة لقياس ورصد نتائج تنفيذ المشروعات. ففي مرحلة التصميم يتم تحديد إطار منطقي لكل مشروع، يشمل مؤشرات لنواتج المشروع يمكن الرجوع إلـــيها طـــوال فـــترة التنفـــيذ عند قياس النتائج ورصدها. كما اطلق الصندوق مؤخرا مبادرة لمواصلة النهوض بقدرة المشروعات الجارية التي يدعمها على القيام بعمليات الرصد والتقييم بصورة منتظمة. وقد اعد الصندوق بالتشاور مع شركائه في المشروعات دليلا جديدا شاملا للرصد والتقييم على مستوى المشروعات. ويتوقع لهذا الدليل الذي يستهدف بالمقـــام الأول المدراء وموظفي الرصد والتقييم وشركاء التنفيذ في المشروعات التي يدعمها الصندوق، أن يغدو حجر الأساس في عملية تعزيز كفاءة عمليات رصد وتقييم المشروعات بما في ذلك قدرة هذه النظم على قياس الأثر والنتائج. والدلـــيل الآن رهن التجربة في الميدان في الاقاليم المختلفة التي يعمل فيها الصندوق، ويتم تعديله وفقا لكل اقليم بحيث يـــتفق والتنوع الاقليمي. وينطوي ذلك على عقد حلقات العمل والتدريب وإيجاد شبكة من المستشارين والخبراء الفنيين ممن يتمتعون بالخبرة في مجال الرصد والتقييم والإدارة بالتأثير. وستكون مسألة قياس التقدم المحرز في المساواة بين~~

الجنسين وتقسيم بيانات الرصد والتقييم بصورة منتظمة بين الجنسين من الاهتمامات التي تتخلل جميع هذه الأنشطة. وتعتبر ترجمة الدليل إلى اللغات المحلية جزءا من عملية تعديله ليتناسب مع متطلبات كل من سيستعمله.

86 - سوف توفر التقارير المرحلية الدورية عن المشروعات الجارية طوال فترة تنفيذ المشروع، وبعثات الإشراف والمتابعة المنتظمة، واستعراضات منتصف المدة، معلومات كمية وكيفية للصندوق عن النتائج المرحلية التي تم تحقيقها. وقد أفادت عملية الاستعراض الداخلية القائمة على تقارير أوضاع كل مشروع على حدة في رصد هذه النتائج بصورة منتظمة. أما تقارير إنجاز المشروعات، التي يعدها المقترض بدعم من الصندوق، فتفسر وتقدر النتائج النهائية ومخرجات جميع المشروعات. ويتم تجميع المعلومات التي توفرها هذه التقارير سنويا في التقرير المحلي عن حافظة المشروعات. ويعكس هذا التقرير – الذي يعرض على المجلس التنفيذي في دورة الربيع من كل سنة – التركيز المتزايد للصندوق على النتائج والتأثير. وبالإضافة إلى ذلك فقد سعى الصندوق مؤخرا إلى وضع نهج متسق وشامل لتقدير النتائج والتأثير، يعكس تعريفا موحدا للتأثير على الفقر الريفي يقوم على ست مجالات من مجالات المعيشة. وسوف يسهل ذلك ربط عملية الرصد المستمر لنتائج التنفيذ بتقدير التأثير الذي يجري أثناء تقييم المشروع. كما سيوفر ذلك أساسا لوضع نظام متسق للحافظة لقياس الأداء على المستوى القطري.

87 - كذلك فقد طور الصندوق عام 2001 إطارا منهجيا جديدا للتقييم يشمل على تقدير على مدى التأثير، وتتلخص أهدافه فيما يلي: (i) تقييم وقياس أفضل لأثر المشروعات عند إنجازها؛ (ii) الخروج بصورة متكاملة لنتائج وتأثير وأداء مجموعة من المشروعات المنجزة؛ التي تم تقييمها في سنة ما(iii) تجميع ما استفدناه من التقييم. وتتألف هذه المنهجية من مجموعة من معايير التقييم المشتركة بما في ذلك فئات متفق عليها لمؤشرات التأثير في خفض الفقر الريفي. وأما معايير التقييم المشتركة فهي: الأثر على الفقر الريفي وأداء المشروعات وأداء الشركاء. وتمثل هذه المنهجية تعريفا موحدا للأثر المتحقق على الفقر الريفي القائم على ستة مجالات[1] في حياة فقراء الريف والعوامل الملحة للاستدامة والابتكار والتوسيع. وهي مستقاة من تقرير *الفقر الريفي لعام* 2001 *والإطار الاستراتيجي للصندوق* للفترة *2002 – 2006*. ويطبق الصندوق حاليا هذه المنهجية في جميع التقييمات التي يجريها للمشروعات. فاستخدام معايير التقييم المشتركة بما في ذلك مجالات الأثر المتحقق المتفق عليها من شأنه أن يضمن تقييم أثر المشروعات بشكل منتظم وأن تكون نتائجه قابلة للمقارنة بين جميع المشروعات. وبناء عليه، فسيغدو من الممكن تجميع النتائج المتحققة وعمل استعراض شامل لأثر وأداء مجموعة من المشروعات المنجزة التي تم تقييمها في سنة ما. وسيتم تقديم هذا الاستعراض

[1] المجالات الستة المشار اليها هي: (1) التأثير على الأصول المادية والمالية؛ (ii) التأثير على الأصول والبشرية؛ (iii) التأثير على رأس المال البشري وتمكين الفقراء، بما في ذلك التأثير على المساواة بين الجنسين؛ (iv) التأثير على الأمن الغذائي؛ (v) التأثير على البيئة؛ (vi) التأثير على السياسات والمؤسسات. وقد وضعت مؤشرات كمية ونوعية لكل مجال من هذه المجالات، وتمت تجربتها في عام 2002.

المجمع في التقارير السنوية الخاصة بأثر الصندوق وفعاليته الإنمائية. وستستكمل هذه التقارير – التي سيصدر التقرير الأول منها عام 2003 – التقرير السنوي عن الحافظة، كما ستوفر لإدارة الصندوق ومجلسه التنفيذي صورة شاملة عن النتائج وتحقيق الأثر والفعالية، علاوة على موجز للدروس المستفادة خلال سنة التقرير.